السياسة الاقتصادية الكلية ودورها في الاندماج العقلاني في حركية الاقتصاد العالمي: التجربة الماليزية

الدكتور محمد بوجلال

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير -سطيف-

ملخص

ملخص :

في ظل التحولات الاقتصادية الكبرى التي يشهدها عالمنا المعاصر ، تظل ماليزيا الدولة التي استطاعت أن تحقق معدلات نمو أبهرت الخبراء الاقتصاديين الدوليين. إن هذا البلد المحدود من حيث عدد السكان عرف كيف يستفيد من التقسيم الدولي للعمل ليصبح قبلة للاستثمارات الاجنبية بفضل السياسة الاقتصادية الكلية الرشيدة التي تبنتها ماليزيا منذ مطلع السبعينات ودعمتها بالخطة التنموية الطموحة التي تمتد الى سنة 2020.

Résumé

A l'heure des grandes mutations économiques qui caractérisent le monde contemporain, la Malaisie demeure un des pays qui a ébloui les experts internationaux par les taux de croissance réalisés au cours des dernières années. Ce pays au nombre d'habitants relativement limité a su profiter intelligemment de la division internationale du travail pour devenir un pôle d'attraction de l'investissement direct étranger. La stratégie macroéconomique « Malaysia vision 2020 » ne fait que renforcer cet élan entrepris depuis les années soixante-dix.

مقدمة:

لقد اخترنا أن ندرس التجربة الماليزية من أجل الوقوف على أهم الأسباب التي أدت إلى النجاحات التي حققها هذا البلد ذو الأغلبية المسلمة والذي لا يزيد عدد سكانه عن العشرين مليون شخص بكثير. وفي غير ما مرة يؤكد المسؤولون هناك على أهمية القيم في الحركية المجتمعية بصفة عامة والأداء الاقتصادي بصفة خاصة. ولا عجب أن تخصص الخطة التنموية لسنة 2020 فصلا كاملا[a] تحت عنوان Inculcating Moral And Ethical Values in Business لأنه لا يمكن فصل الاقتصاد عن القيم ومن قال بغير ذلك فقد جانب الحقيقة ولن يكون أذكى من Gunnar Myrdal* الذي اهتدى إلى استنتاج مفاده أن الاقتصاد مشحون بالقيم Economics is value loaded بعد أن ظل ينكر ذلك مدة عقدين من التدريس في أرقى الجامعات الغربية. ومن أراد أن يتعامل مع الظواهر الاقتصادية كما يتعامل الفيزيائي مع الظواهر الكونية فهو يعطي الحجة لفلاسفة وعلماء اجتماع معاصرين من أمثال Jean Gimpel الذي يتهم الاقتصاديين بأنه تنقصهم معرفة:

"نفسية المجتمع" La psychologie du grand public[b] وأتمنى ألا أكون من هؤلاء.

سنحاول أن نكتشف من خلال هذه الورقة مختلف السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات التنموية التي تبنتها ماليزيا لتأهيل مؤسساتها الإنتاجية ومواردها البشرية من أجل تحقيق أهدافها المعلنة والمتمثلة أساسا في محاربة التخلف من جهة وتحقيق التوازن الاجتماعي من خلال توزيع أكثر عدالة للثروة من جهة أخرى.

1-الاقتصاد الماليزي: أرقام و حقائق.

إن الموقع الجغرافي لماليزيا ساعدها على اللحاق بركب الدول السائرة في طريق النمو بخطى سريعة وأكيدة. فلقد سبق التجربة الماليزية تجربة ما يعرف بالتنانين الأربعة (les quatre dragons) أو الدول الصناعية الجديدة (Nouveaux pays industrialisés -NPI) وهم: كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ الذين استطاعوا تحقيق، ابتداء من منتصف السبعينات، معدلات نمو فاقت كل التوقعات وأدهشت المحللين الاقتصاديين المتتبعين لتطورات الاقتصاد الآسيوي. وتوصف الدول الناشئة في هذه المنطقة من العالم بالنمور الآسيوية (les tigres asiatiques) وهم: ماليزيا وتايلاند وإندونيسيا والفليبين، إضافة إلى ما يعرف بصغار النمور(les bébés tigres) الذين يحاولون اللحاق بالركب مثل: فيتنام ولاوس و كمبوديا وحتى برمانية.

1.1- الاقتصاد الماليزي بالأرقام:

تشير آخر الإحصاءات التي تمكنا من الحصول عليها إلى الأرقام التالية:

- الدخل الوطني الإجمالي: 77.1 مليار دولار أمريكي سنة 1999.
- الدخل الوطني السنوي: 3390 دولار أمريكي سنة 1999.
- المساحة: 333676 كلم2.
- التوزيع السكاني: حوالي 60 % بالمدن والباقي بالقرى والأرياف.
- السن المتوقع للبقاء على قيد الحياة: 72 سنة.
- نسبة الوفيات عند الأطفال: 8‰ (35 ‰ بالنسبة لباقي دول شرق آسيا).
- نسبة الأمية بالنسبة للسكان ≤ 15 سنة: 13% (15% بالنسبة لباقي دول شرق آسيا).
- أول بلد منتج لزيت النخل على المستوى العالمي (10,50 مليون طن في السنة).
- ثالث بلد منتج للمطاط (700.000 طن في السنة).
- الإنتاج النفطي: 700.000 برميل يوميا والذي يستهلك معظمه محليا بالإضافة إلى الغاز الطبيعي.

جدول1: معدل النمو السنوي للدخل المحلي الإجمالي ومعدل نمو الصادرات.

بيان	89-1979	89-99	1998	1999	توقعات 2003-99
الدخل المحلي الإجمالي	% 5,2	% 7,2	% 7,4-	% 5,8	% 5,1
الدخل الفردي	% 2,1	% 4,8	% 7,4-	% 1,6	% 3
الصادرات	% 9,3	%12,8	% 0,5	%13,4	% 6

نلاحظ من خلال الجدول السابق النتائج السلبية التي ميزت الاقتصاد الماليزي سنة 1998 والسبب في ذلك يرجع إلى الأزمة المالية الحادة التي عصفت بالدول الآسيوية في خلال سنة 1997 وامتدت آثارها إلى سنة 1998 كما تشير إلى ذلك الأرقام الواردة في الجدول.

لمعرفة التطور الكبير الذي عرفه الاقتصاد الماليزي، لابد من الوقوف على أهم التغيرات الكلية التي ميزت السياسة الاقتصادية في خلال العقدين الماضيين والتي يمكن أن نوجزها فيما يلي:

1.2- التحول من الاكتفاء باستغلال الموارد الطبيعية إلى التصنيع من خلال التصدير:

لقد ظل الاقتصاد الماليزي يعتمد على استغلال نوعين من المواد الأولية وهما القصدير (étain) والمطاط (caoutchouc) إلى غاية الخمسينات من القرن الماضي والذي بدأ أثناء الحقبة الاستعمارية البريطانية. ولكن بعد الاستقلال التام[c] في منتصف الستينات تبنت ماليزيا سياسة جديدة تمثلت في تحويل المواد الأولية محليا والسعي وراء إحلال الواردات من أجل الحد من التبعية الاقتصادية للأسواق الخارجية.

وفي خلال السبعينات تبنت السلطات العمومية سياسة صناعية طموحة شملت القطاعات الأساسية من جهة، ثم العمل بصفة تدريجية على تطوير قطاع الصادرات من جهة أخرى. وموازاة مع ذلك، أنشأت الدولة مناطق صناعية الهدف منها جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة **والاستفادة قدر الإمكان من التقسيم الدولي للعمل**. ولقد كان الحافز وراء تبني هذه الاستراتيجية الانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار المواد الأولية مع بداية الثمانينات والذي أثر بشكل مباشر على اقتصاديات المنطقة الأمر الذي دفع بدول جنوب آسيا على وجه الخصوص إلى العمل على جلب الاستثمارات الأجنبية. ويلاحظ أنه في خلال العقدين الأولين من استقلال ماليزيا (أي من 1966 حتى منتصف الثمانينات) فإن قطاع الصادرات (من غير المواد الأولية) لم يطور البتة، فكان الانفتاح على رؤوس الأموال الأجنبية - بالضبط كما فعلت بنجاح سنغافورة التي انفصلت عن ماليزيا وأصبحت جمهورية مستقلة سنة 1965- هو البديل الطبيعي لجلب العملة الصعبة في شكل استثمارات مباشرة. ولقد شكل هذا التحول في السياسة الاقتصادية الماليزية بداية الاندماج الفعلي في الحركية الاقتصادية الدولية. ففي

1986، سمح للمشاركة الأجنبية في رأس مال المؤسسات المحلية أن تصل إلى 100% بشرط أن يتم تصدير 80% من الإنتاج (هذا يعني أنه يسمح للشركات الأجنبية أن تصرف 20% من إنتاجها في السوق المحلية). وفي نفس السنة تم اعتماد برنامج خوصصة بغرض جلب الاستثمارات الأجنبية الذي أعطى نتائج إيجابية سنتعرف عليها لاحقا من خلال هذه الورقة.

يمكن وصف هذا التحول الذي عرفته ماليزيا ابتداء من منتصف الثمانينات بأنه السعي الجاد للاندماج في التقسيم الدولي للعمل ساعدها في ذلك تحول بعض الأنشطة (délocalisation) من اليابان وباقي دول النانين إلى دول النمور أو الدول الناشئة بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج بها بصفة عامة واليد العاملة بصفة خاصة من جهة، وارتفاع قيمة العملات اليابانية والتايوانية والسنغافورية من جهة أخرى.

وهكذا بدأ يتحول اقتصاد ماليزيا من اقتصاد زراعي وريعي يعتمد على تصدير المواد الأولية إلى اقتصاد صناعي يدعم قطاع التصدير الذي أصبح يشكل موردا أساسيا للعملة الصعبة. وصاحب هذا التحول تطوير تدريجي لقطاع الخدمات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول2: التحول الهيكلي للاقتصاد الماليزي من 1979 إلى 1999

بيان	1979	1989	1999
- مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي (PIB)	% 24	% 17	% 10
- مساهمة القطاع الصناعي في PIB	% 39	% 42	% 47
- مساهمة قطاع الخدمات في PIB	% 37	% 41	% 43

المصدر: منشورات البنك الدولي.

نلاحظ من خلال هذا الجدول تطور كل من القطاع الصناعي والخدماتي على حساب القطاع الزراعي الذي انخفضت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 14% في خلال 20 سنة والتي كانت متدنية أصلا بالمقارنة مع القطاعين الآخرين (24% سنة 1974، 10% سنة 1999).

ويمكن أن نشير هنا إلى عامل مساعد للإقلاع الاقتصادي والذي يمكن أن نطلق عليه عبارة عدوى التنمية (la contagion du développement) المدعم بالجالية الآسيوية عموما والشتات الصيني (la diaspora chinoise) على وجه الخصوص.

1.3- التطور الإيجابي للتجارة الخارجية:

لقد أدى التحول في السياسة الاقتصادية لدول ماليزيا منذ منتصف الثمانينات إلى تطور إيجابي ملحوظ للتجارة الخارجية إذا ما قورنت الأرقام المحققة مع باقي دول المنطقة كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول3: نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي PIB

بيان	ماليزيا	إندونيسيا	الفليبين	تايلاند	سنغافورة
1985	% 86	% 34	% 32	% 42	% 280
1991	% 151	% 48	% 46	% 70	% 294

Source:D. Besson, M. Lanteri , "ANSEA, la décennie"
Notes et études documentaires,1994.

نلاحظ من خلال الجدول التطور النوعي لقطاع التجارة الخارجية بالمقارنة مع الدول الناشئة الأخرى في المنطقة وهذا يعتبر مؤشر نجاح للاندماج الإيجابي للاقتصاد الماليزي في الاقتصاد الدولي.

وتتضح هذه الصورة أكثر إذا ما قارنا عائدات الصادرات من المواد المصنعة بالنسبة لمجموع الصادرات حيث وصلت هذه النسبة إلى حوالي 60% في خلال التسعينات بينما كانت في حدود 27% سنة 1980. وهذا يدل على نجاح سياسة تنويع الصادرات التي انتهجتها السلطات الماليزية في خلال الثمانينات كما هو موضح في الشكل التالي:

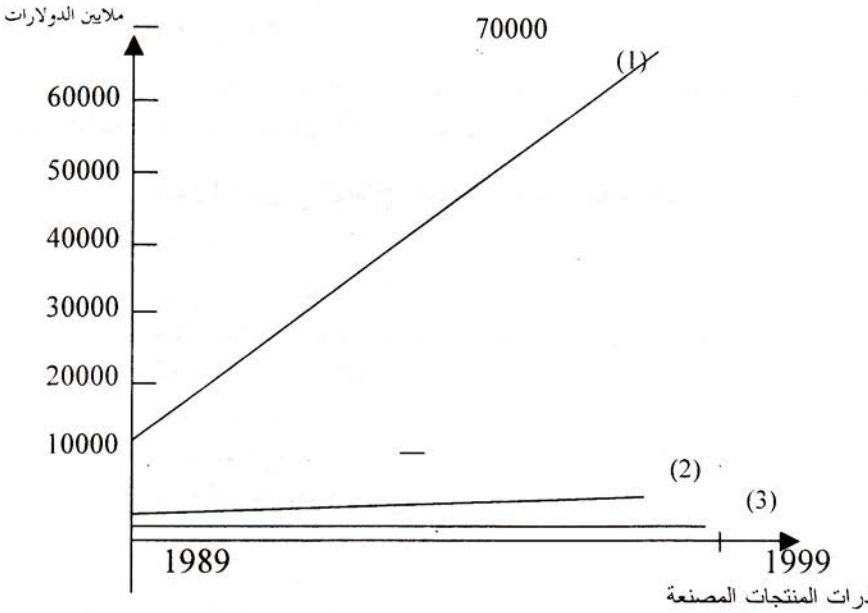

المصدر: منشورات البنك الدولي

رسم يبين تطور هيكل الصادرات لدولة ماليزيا للفترة 1989-1999

نلاحظ من خلال هذا الرسم أنه في خلال العشر السنوات الماضية، فإن الصادرات من المنتجات المصنعة قد تضاعف حوالي 6 مرات في حين انخفضت نسبيا الصادرات لمادة المطاط، بينما ظلت الصادرات النفطية شبه مستقرة. وهذا يعتبر مؤشرا إيجابيا يوضح أن الاقتصاد الماليزي يتحول بخطى ثابتة إلى اقتصاد صناعي على غرار بقية الدول الصناعية التي تسعى بكل الوسائل إلى تعزيز مكانتها في السوق الدولية.

2- الاقتصاد الماليزي كما هو اليوم:

لقد عرفت ماليزيا كيف تستفيد من مواردها الطبيعية (غاز، نفط، حديد، مطاط وزيت النخل) كما عرفت كيف تستفيد من مواردها البشرية التي تزيد عن 20 مليون نسمة بقليل. ولقد ساعدت سياسة الانفتاح على الاقتصاد الدولي المنتهجة بصفة عقلانية منذ منتصف الثمانينات على تنويع مصادر الدخل - منتجات صناعية، إلكترونية، كهربائية وخدمات- كما استطاع البلد تحقيق معدلات نمو جيدة (8% في المتوسط بين 1988 -1996) أدت إلى زيادة مستمرة للدخل الفردي بمعدل 4% سنويا مكن ماليزيا من تبوء المرتبة الثالثة في دول ASEAN بعد كل من سنغافورة وسلطنة بروناي.

ويرجع الفضل في ذلك بدرجة كبيرة إلى الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية التي مكنت البلد من تنويع مصادر الدخل.

وإذا نظرنا إلى الإنتاج الصناعي، فإننا نجد أن قطاعي الإلكترونيك والكيمياء يشكلان حوالي نصف الإنتاج كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول4: توزيع الإنتاج الصناعي حسب القطاعات.

القطاع الإنتاجي	النسبة
قطاع الإلكترونيك والآلات	%33
قطاع الكيمياء والمنتجات البلاستيكية	%16
القطاع الزراعي والغذائي	%11
المنتجات الفولاذية	%5
المنتجات الزجاجية	%5
المنتجات المطاطية	%5
المنتجات الخشبية	%8
المنتجات النسيجية	%6
منتجات أخرى (سيارات...)	%11
المجموع	%100

Source.Poste d'expansion économique de Kuala Lumpur

لقد استطاعت ماليزيا أن تحقق نجاحات كبيرة في جلب الاستثمارات المباشرة خاصة في قطاعي الإلكترونيك والكيمياء حيث نسجل استقطاب شركات مرموقة مثل: ST Microelectronics - Alcatel - Siemens - Canon - Mitsubishi - Samssung - Ericsson - Panasonic - Intel - Texas Instrument - Dell computer - Motorola، الخ... بالإضافة إلى شركات بتروكيميائية مثل: Union Carbide - Esso - Shell - BP Amoco، ...

إن هذا التنوع في الإنتاج الصناعي ساعد ماليزيا على الاندماج الإيجابي في الاقتصاد العالمي حيث تمكنت من تصدير ما قيمته 97 مليار دولار سنة 1999 موزعة على الشكل التالي:

جدول5: أهم المنتجات المصدرة (1999)

المنتجات	النسبة
منتجات إلكترونية وكهربائية مصنعة	%58
منتجات مصنعة أخرى	%12
زيت النخل	%4
نفط خام	%4
غاز طبيعي	%3
مواد نسيجية	%2
خشب	%2
مطاط	%1
منتجات أخرى	%14
المجموع	%100

Source: Poste d'expansion économique de Kuala Lumpur

ولم تكتف ماليزيا باندماجها في الاقتصاد الدولي بتنويع منتجاتها، بل عملت على تنويع منافذها الشيء مكنها من الدخول إلى أهم الأسواق العالمية كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول6: أهم عملاء المنتجات الماليزية

السوق	النسبة
الولايات المتحدة الأمريكية	%22
دول الاتحاد الأوروبي	%16
سنغافورة	%17
اليابان	%12
أسواق أخرى (عربية وغيرها)	%33
المجموع	%100

Source: Poste d'expansion économique de Kuala Lumpur

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن 50% من الصادرات الماليزية توجه إلى الدول الصناعية الكبرى ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي واليابان، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على النجاحات التي حققها الاقتصاد الماليزي لأن اقتحام هذه الأسواق ليس بالأمر الهين في محيط تنافسي لا مكان فيه إلا للمنتجات ذات النوعية الجيدة والمواصفات العالمية.

3- أسباب نجاح التجربة الاقتصادية الماليزية

يجمع الملاحظون أن ماليزيا تتميز عن بقية الدول الناشئة بتعدد الأعراق، حيث إن السكان الأصليين - الماليه (Les Malais)- يشكلون نحو 60%، بينما يشكل الصينيون حوالي 30% من السكان و10% المتبقية موزعة على إثنيات مختلفة من الهنود والكوريين وقليل جدا من العرب. وإلى جانب الاختلاف العرقي، عرفت ماليزيا اختلافا كبيرا في توزيع الثروة في خلال السنوات الأولى من الاستقلال، حيث وإلى غاية 1969 كان الصينيون والهنود يحصلون على حوالي 36% من الدخل الوطني، 62% للأجانب، والبقية - أي أقل من 2%- يوزع على السكان الأصليين بالرغم من أنهم يشكلون الأغلبية. لقد أدى هذا الوضع إلى اندلاع اضطرابات خطيرة في شهر ماي من سنة 1969 أدت إلى مقتل 200 مواطن من أصل صيني. وأمام هذا الانزلاق الخطير، عرفت السلطات كيف تستثمر هذه الأحداث لتنبه الجميع إلى ضرورة المشاركة الجادة في محاربة الفقر وتجفيف منابع التوتر، وقامت في سنة 1970 بتبني مشروع طموح أطلقت عليه اسم: "السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) New Economic Policy" يمتد إلى 20 سنة تسعى الدولة من خلاله إلى تحقيق هدفين أساسين هما:

أ- إعطاء الاقتصاد الماليزي وجهة صناعية تساعد على تحسين وتنويع مصادر الدخل الوطني.

ب- العمل على إعادة توزيع الثورة توزيعا يقلل الفجوة بين مختلف الأعراق ويطمئن السكان الأصليين (Bumiputras) (أولاد الأرض أو المالية) من أجل تفادي تكرار أحداث 1969.

ولتنفيذ هذا المشروع الطموح، قامت السلطات بإعداد برامج تنمية محلية تهدف إلى تطوير الهياكل القاعدية وتحسين معيشة السكان في الأرياف لأنه - في منظور السلطات العمومية- لا معنى لنهضة لا يتقاسم ثمرتها الجميع.

4- وسائل التنمية في إطار السياسة الكلية لتأهيل الاقتصاد الماليزي:

لقد سبقت الإشارة إلى دور رأس المال الأجنبي في تطوير الاقتصاد الماليزي حيث يبلغ حاليا أكثر من 47 مليار دولار. لقد ساعد الاستقرار السياسي وانضباط العامل الماليزي على جلب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية حيث زادت بأكثر من 800% في الفترة الممتدة ما بين 1979-1998 كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول7: زيادة الاستثمارات المباشرة ما بين 1979-1998

السنة	قيمة الاستثمارات المباشرة (بالدولار)
1979	574 000 000
1989	1686 000 000
1998	5000 000 000

المرجع: منشورات البنك الدولي.

لقد استحدثت السلطات هيئة خاصة لجلب المستثمرين الأجانب وتزويدهم بالمعلومات الضرورية وتقديم المساعدة الفنية للذين يرغبون في إقامة أنشطة بالأراضي الماليزية، و تسمى ب الهيئة الماليزية للتنمية الصناعية (Malaysian Industrial Development Authority-MIDA).

ورغم الأزمة المالية الحادة التي عصفت بالمنطقة سنة 1997 وأثرت على أداء الأسواق المالية بصفة عامة وعلى نفسية المستثمرين بصفة خاصة، فإن هؤلاء لم يفقدوا الثقة في الاقتصاد الماليزي حيث سجل في خلال الثلاث سنوات التي تلت الأزمة الأرقام التالية:

- 60,3% من الاستثمارات في القطاع الصناعي تمت بمبادرة من شركات أجنبية بمبلغ 9,2 مليار دولار حيث أن 70% منها مصدرها: الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، اليابان، الصين وسنغافورة.
- شملت هذه الاستثمارات القطاعات والأنشطة التالية:
  - منتجات إلكترونية وكهربائية.
  - الغاز الطبيعي.
  - المنتجات النفطية والبتروكيماوية.
  - الورق والدلباعة.
  - منتجات كيماوية.

ونظرا لنجاح السلطات في مواجهة الأزمة المالية لسنة 1997 بانتهاج سياسة تقشف وطني شامل وعدم اللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية أو التوسع في الاقتراض العام، فإنه من المتوقع أن تستمر التدفقات المالية الأجنبية مما ساعد الحكومة على تنفيذ خطتها التنموية الثانية التي تبنتها مع مطلع التسعينات من القرن الماضي والتي أطلق عليها اسم: سياسة التنمية الوطنية (National Development Policy-NDP) والانطلاق في تنفيذ البرنامج الاقتصادي الطموح المتضمن في الوثيقة المسماة: **ماليزيا نظرة 2020** (**Malaysia's Vision 2020**) التي تسعى من خلالها ماليزيا أن تصبح دولة متقدمة بكل المعايير مع نهاية العقدين الأولين من القرن الحالي، (أي الواحد والعشرين).

ونظرا لإدراك السلطات لأهمية التأهيل المستمر للمؤسسات الاقتصادية فإنها وضعت

لذلك العديد من المحفزات لجلب الاستثمارات الأجنبية التي تمثل الرافد الأساسي لمهمة التأهيل هذه لأن الابتكارات التكنولوجية في تطور مستمر وسريع وبذلك يصعب مجاراتها والتحكم فيها دون الشراكة مع المتعاملين الأجانب. والملاحظ أن السلطات تنبهت لهذا الأمر منذ نهاية الستينات ولذلك يمكن القول أن ماليزيا لم تضيع الوقت كما حدث للكثير من الدول ذات النزعة الثورية التي كانت ترى في الشركات الأجنبية الذراع المساند للإمبريالية العالمية![1] وفيما يلي تلخيص موجز لأهم المحفزات المقررة من قبل السلطات الماليزية:

- سياسة رسمية جادة لجلب المستثمرين الأجانب.
- محفزات ضريبية وقطاعية متضمنة في القوانين الجبائية والجمركية التي تعود إلى سنة 1967 وكذلك قانون الجباية التجارية لسنة 1972.
- إذا كانت نسبة الضريبة على الأرباح لا تزيد في كل الحالات عن 28%، فإن هنالك العديد الإعفاءات خاصة بالنسبة للشركات التي تحظى بوضع المستثمر الرائد (statut de pionnier) وهي الشركات التي تستثمر لأول مرة بماليزيا حيث أن مدة الإعفاء تمتد إلى خمسة سنوات كاملة. كما هناك محفزات خاصة لعملية إعادة الاستثمار للأرباح المحققة، أو للاستثمار في التكنولوجيا الدقيقة ((les technologies de pointe أو المشاريع الإستراتيجية، البحوث والتطوير والتكوين وكذا الإنتاج الموجه للتصدير.
- بالنسبة للبحوث والتطوير، هنالك العديد من المحفزات مثل الإعفاء الضريبي المضاعف بالنسبة لمصاريف البحث، الإعفاء الجمركي بالنسبة للآلات والتجهيزات والعينات وحتى المواد الأولية التي تستعمل لإغراض البحث.
- يلاحظ أنه ما بين 1995-2000، فإن 47 مشروع بحث بمبلغ قدره 224.3 مليون دولار قد استفاد من هذه المحفزات الضريبية والجمركية، موزعة على القطاعات التالية: منتجات كهربائية وإلكترونية، صناعة الآلات والمواد الكيماوية. وقد بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية ما يقارب 69% من مجموع الأموال المستثمرة حيث أن الأغلبية منها جاءت من اليابان والولايات المتحدة الأمريكية.

هناك وضع جبائي خاص (statut fiscal dérogatoire) بالنسبة للشركات الأجنبية التي تدير عملياتها انطلاقا من الأراضي الماليزية ((siège opérationnel en Malaisie حيث أن نسبة الضرائب لا تتعدى 10% لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمدة خمس سنوات أخرى.

بالإمكان أن نسرد أمثلة أخرى سواء تعلق الأمر بالسياسة المساندة للتصدير أو التكوين أو رسكلة اليد العاملة أو تشجيع الاستثمار أو الاستعمال للتكنولوجيا الجديدة، و لكن المقام لا يسع لذلك، و حسبنا أن نستخلص مما سبق أن سياسة جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي خيار استراتيجي تبنته وآمنت به السلطات الماليزية مباشرة بعد الاستقلال في الوقت الذي كانت الكثير من الدول حديثة العهد بالاستقلال ترى في هذا التوجه انحرافا خطيرا يؤدي بالدول المنفتحة على العالم الخارجي إلى المزيد من التخلف! غير أن التجربة أثبتت العكس، بل أثبتت أن العزة إذا ما استعملت في غير محلها تؤدي إلى الموت البطيء ما

لم تتخذ إجراءات جادة لاستدراك الوضع!

5- الاستراتيجية التنموية للفترة المقبلة أو: ماليزيا نظرة 2020 (Malaysia's Vision 2020)

مع نهاية المخطط الخامس الممتد للفترة 1986-1990 و الذي مثل اكتمال البرنامج الاقتصادي المسمى بالسياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) الذي تبنته السلطات الماليزية سنة 1970، و كذلك نهاية البرنامج الثاني المسمى ب: سياسة التنمية الوطنية (NDP) الممتد من الفترة 1990-2000 و الذي استكملت من خلاله ماليزيا توفر الهياكل الأساسية[d] وتوفير الجو الملائم لاستقبال المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قامت الحكومة بإعداد برنامج اقتصادي شامل يحدد معالم الاستراتيجية التنموية للعشرين سنة المقبلة (الذي تمت الإشارة إليه والمسمى ماليزيا نظرة 2020) والذي تهدف من خلاله السلطات أن تصبح ماليزيا دولة متطورة بكل ما تحمله الكلمة من معاني مع نهاية العقد الثاني من هذا القرن. وحسب تصريحات المسؤولين فإن المخطط لا يهدف إلى تحقيق التنمية بالمعنى المادي فقط، بل يجب أن تشمل هذه التنمية -بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية- المجالات السياسية والاجتماعية والروحية والنفسية والثقافية. وفي أكثر من مرة صرح رئيس الوزراء الدكتور مهاتير محمد أن المجتمع الحر الذي تسعى ماليزيا لبناءه لا يتطابق بالضرورة مع المفهوم الغربي للرفاهية الاقتصادية و أن لكل بلد معتقداته و ثقافته و أن التنمية المنشودة هي التي تتحقق فيها العدالة في التوزيع والاحترام لكل الأعراق والإثنيات دون تمييز بين أبناء الوطن الواحد. ولذلك نجد أن ماليزيا تسعى من خلال برنامجها 2020 إلى تحقيق جملة من الأهداف منها على سبيل المثال لا الحصر:

- إقامة مجتمع ماليزي موحد رغم اختلاف الأعراق والأديان.
- إقامة مجتمع ديمقراطي ناضج يكفل الحريات الفردية والجماعية.
- إقامة مجتمع يحترم الأخلاق والقيم السامية (respect of moral & ethics)
- إقامة مجتمع متفتح على الابتكارات العلمية ينهل من منابعها أنى كان مصدرها.
- إقامة مجتمع متقدم اقتصاديا ، رحيم برعاياه ، تسود فيه عدالة التوزيع للدخل الوطني.
- التأهيل المستمر للمؤسسات الاقتصادية وللموارد البشرية بحيث "يصبح من مقدور الاستثمارات الوطنية أن تولد تيارات نقدية كافية تمكن المستثمرين المحليين من الاستثمار في الصناعات الجديدة"[e].

ولن يتم تحقيق هذه الأهداف دون توفير جو مناسب يتضمن ما يلي:

1.5 - تعزيز الهياكل و توفير الجو الملائم للاستثمارات الأجنبية

لتحقيق هذه الأهداف مكتملة ، قامت الحكومة خلال العشرية الأخيرة من القرن الماضي بإنفاق أموال كبيرة من أجل إقامة الهياكل المناسبة التي تمكنها من تنفيذ برنامجها الطموح الذي يمتد إلى سنة 2020. ومن أبرز ما أنجز في هذا الصدد -بالإضافة إلى المحفزات الضريبية والجمركية المذكورة أعلاه-:

- إقامة 14 منطقة صناعية حرة (Free Industrial Zone) تلبي احتياجات الصناعات التصديرية مع السماح لها ببيع 20% من إنتاجها في السوق المحلية.
- بالنسبة لجهات الوطن التي لا توجد فيها هذه المناطق، يسمح للشركات بإقامة مخازن تصنيعية (Legalised Manufacturing Warehouses) تتمتع بنفس المميزات والتسهيلات.
- إقامة حدائق متخصصة في الصناعات ذات التقنية العالية (Parcs technologiques) حيث هامش القيمة المضافة كبيرا بالإضافة إلى نشاطات البحث والتطوير.
- بالنسبة للقطاع المالي، قامت السلطات بإنشاء مركز دولي حر بجزيرة لبوان (Île de Labuan) يحظى بوضع جبائي خاص.
- بالنسبة لقطاع التكنولوجيا الجديدة، أقامت الحكومة مشروعا طموحا خاصا بها أطلقت عليه اسم: (Multimedia Super Corridor (MSC)) الذي يوفر مميزات كبيرة تتمثل أساسا في الإعفاء الضريبي لمدة 10 سنوات ، المساهمة الأجنبية المطلقة ، إمكانية استقدام اليد العاملة المدربة من غير الماليزيين، إلخ... ونظرا لأهمية هذا المشروع ، نرى أنه من المفيد أن نتعرف عليه بشيء من التفصيل في الفقرة الموالية.

5.2 - رواق تكنولوجيا المعلومات متعدد الخدمات Multimedia Super Corridor (MSC)

يهدف هذا المشروع الذي أعلن عنه رئيس الوزراء في شهر أوت 1995 إلى تعزيز هياكل الاتصالات ويقع على مساحة كبيرة تبلغ 15 كلم عرض و50 كلم طول، يحده من الشمال ناطحات السحاب "التوأمان" Petronas ومن الجنوب المطار الدولي الجديد، وهو عبارة عن منطقة حرة تتوفر فيها جميع التسهيلات المادية والجبائية ، وهو مصمم لاستقبال 240.000 شخص. كما يتضمن العاصمة الإدارية الجديدة لماليزيا الذي أطلق عليها اسم بتراجايا (Putrajaya) التي تتسع إلى 250.000 ساكن والتي هي في طور الإنجاز. تهدف السلطات من خلال هذا المشروع إلى جلب المزيد من الشركات العالمية بمقراتها ومخابرها خاصة تلك المتخصصة في الإعلام الآلي وشبكات الاتصال الحديثة (الصناعة الرقمية).

وقد خصصت الحكومة أكثر من 7 مليار دولار لإنجاز هذا المشروع لمدة تمتد إلى 10 سنوات، حيث أن شركة Telekom Malaysia لوحدها ستستثمر حوالي 2,8 مليار دولار لإقامة شبكة للألياف البصرية (réseau de fibre optique à très haut débit) بمعدل تصريف عالي جدا.

وفيما يلي توزيع أولي لأهم تكاليف المشروع:

جدول 8: أهم تكاليف مشروع MSC

المشروع	التكلفة (مليار دولار)
- المطار الدولي	1,7
- الهياكل والبيانات	0,85
- العاصمة الجديدة Putrajaya	0,70
- مركز البحوث Cyberjaya	0,70
- الشبكة الرقمية	0,70
- الشبكة الكهربائية	0,30

Source : Poste d'expansion économique de Kuala Lumpur

وقد حددت الحكومة 7 تطبيقات أساسية هي:

1- شبكة اتصالات متعددة بين الإدارات (حكومة إلكترونية) بحيث تكون الإدارة في خدمة المستثمر وليس عائقا أمامه (أي محاربة البيروقراطية إلى أبعد الحدود).
2- مدارس متخصصة في الإعلاميات الجديثة (écoles multimédia).
3- الطب الآلي أو عن بعد (Télémédecine)، أي تطوير شبكة وطنية للطب عن طريق الإعلام الآلي.
4- تطوير بطاقة إلكترونية شخصية متعددة الوظائف تكون بمثابة: بطاقة تعريف، جواز سفر، رخصة سياقة، بطاقة دفع إلكتروني،...
5- مركز بحوث تكنولوجي (Cyberjaya) مسند بجامعة متخصصة في الإعلاميات الحديثة.
6- مركز دراسات تسويقية يعتمد سياسة السحب والدفع (push and pull).
7- مركز شبكات دولية خاص بالشركات متعددة الجنسيات.

يلاحظ أنه لغاية نهاية سنة 2000 فلقد تقدمت أكثر من 300 شركة حيث حصلت 250 منها على موافقة السلطات بإعطائها وضع خاص - statut MSC - منها 30 شركة دولية متعددة الجنسيات مثل (Sun, NTT, Oracle, Ericsson, Hewlett Packard, Intel, Alcatel, Siemens, BT, Motorola, Lucert Technologies, etc.).

ويمكن حصر بعض الأنشطة حسب التراخيص الممنوحة كالتالي: 37% في إنشاء وتطوير البرمجيات (création de logiciels)، 15 % في الأنظمة المدمجة systèmes intégrés، 19% في الصناعات ذات التقنية العالية، 10% في الاتصالات الآلية (télécommunications).

إن هذه الرغبة من طرف السلطات الماليزية نحو الدفع بالبلد باتجاه التكنولوجيا الحديثة تتناسب مع استراتيجية الحكومة في التأهيل المستمر لقواها الإنتاجية سواء المادية منها أو البشرية، وذلك بخلق أكبر قدر ممكن من القيمة المضافة حتى تتمكن الدولة من تحقيق

طموحها الكبير بأن تصبح ماليزيا دولة متطورة مع نهاية العقدين الأولين من هذا القرن. ولئن عرفت ماليزيا كيف تواجه بحكمة وعقلانية فائقة الانعكاسات السلبية للأزمة المالية التي عصفت بالمنطقة الآسيوية سنة 1997، فإن ذلك يمثل بدون شك مؤشرا إيجابيا نحو تحقيق الحلم الكبير الذي طالما راود المسؤولين وسخرت له السلطات كل الإمكانات المادية والبشرية.

الخاتمة:

لم تكن لماليزيا بعد اكتمال استقلالها السياسي خلال الستينات من القرن الماضي مميزات خاصة تجعلها تطمح بأن تكون دولة متقدمة بعد نصف قرن من الزمان. ولئن استطاعت ماليزيا أن تخطو خطوات جادة نحو اللحاق بركب الدول المتطورة، فإن الفضل لا شك يرجع بدرجة أساسية إلى حكمة الطبقة السياسية التي عرفت كيف تستفيد من التقسيم الدولي للعمل في وقت مبكر. كما أنها ركزت على التأهيل المستمر لمؤسساتها الاقتصادية ولمواردها البشرية بتبنيها لسياسة رشيدة تعمل على جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة، وفي استثمار -من جهة أخرى- لأموال كبيرة في تكوين أبنائها وتحسيسهم بالأهداف المسطرة التي لا تخدم الطبقة السياسية وحاشيتها فقط، بل تخدم كذلك الإنسان الماليزي بغض النظر عن انتمائه العرقي أو الديني لأن ماليزيا دولة متعددة الأعراق والأديان !

الهوامش:

[a] انظر الفصل الرابع من الخطة المدونة في الكتاب المعنون: ماليزيا نظرة 2020 المنشور في منتصف التسعينات من القرن الماضي والمحرر باللغة الانجليزية: **Malaysia's Vision 2020**: Understanding the concept, implications and challenges. Pelunduk Publications, Socio-Economic Research Unit, Prime Minister's Department, Kuala Lumpur, Malaysia, 1995

[*] Gunnar Myrdalهو اقتصادي سويدي مشهور حاز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1974.

[b] انظر Le Monde Diplomatique, Dec.1987

[c] - يلاحظ أن مجموع المقاطعات التي تشكل الأرخبيل الماليزي استقلت على فترات زمنية امتدت من 1957 و لم يأخذ البلد الشكل الحالي الا في سنة 1966 حيث تم دمج مقاطعتي Sarawak & Sabah في الجهة الشرقية الى شبه الجزيرة الماليزية بالجهة الغربية.

[1] - الغريب في الأمر أنه في كثير من هذه البلدان فإن المفكرين الذين كانوا ينظرون للماركسية طيلة عقود من الزمن نصبوا اليوم أنفسهم منظرين لاقتصاد السوق وكان من الأجدر بهم أن يحترموا أنفسهم ويتركوا المهمة لمن هم أجدر منهم !

[d] تنفيذا للبرنامج الثاني (NDP) تمكنت ماليزيا من بناء: خط بري سريع يربط شمال شبه الجزيرة الماليزية بجنوبها، 5 مطارات دولية منها المطار الجديد للعاصمة الحالية كوالالمبور، 5موانيء دولية بإمكانها استقبال البواخر الكبيرة و خاصة ميناء Tonjung Pelapas Tanjung (بالجنوب) الذي دشن سنة 2000 و الذي يعتبر منافسا حقيقيا لميناء سنغافورة الذي يبعد عليه ب:40 كلم فقط ، و لقد استطاع هذا الميناء من إبرام عقود شراكة مع أكبر الشركات العالمية للنقل البحري.

[e] - من كلام رئيس الوزراء مهاتير محمد عند عرضه لخطة حكومته التنموية: ماليزيا 2020 الوارد في المرجع التالي:

Malaysia's Vision 2020: Understanding the concept, implications and challenges.Pelunduk Publications, Socio-Economic Research Unit, Prime Minister's Department, Kuala Lumpur, Malaysia, 1995.

[f] ناطحات((Petronas تعتبر أطول ناطحات في العالم بارتفاع قدره 451م وهي أطول من ناطحات مركز التجارة العالمي WTC المتهالكة يوم 2001/09/11 والتي أدى تخريبها إلى دخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الثالثة. يلاحظ أن الناطحات الماليزية تم بناءها بسواعد ماليزية – دراسات هندسية وغيرها–وبمشاركة كندية في حدود 20% كما صرح لي المسؤولون بكوالالمبور.

المراجع:

1-Malaysia's Vision 2020: Understanding the concept, implications and challenges. Pelunduk Publications, Socio-Economic Research Unit, Prime Minister's Department, Kuala Lumpur, Malaysia, 1995

2- منشورات البنك الدولي

3- Poste d'expansion économique de Kuala Lumpur

4- D. Besson, M. Lanteri , "ANSEA, la décennie" –. Notes et études documentaires,1994.